

أريد حلاً جديداً

الأحد، ٢ يناير ٢٠٢٢

تفزعني إحصائيات الطلاق التي يعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنوياً، إدراكاً مني بأنها لا تعني فقط انفصال أزواج وزوجات، وإنما هدم أسر، وربما وضع أطفال أبرياء في مهب الريح، ما يمس صلابة المجتمع كله.

ورغم أن معدل الطلاق في مصر عام ٢٠٢٠ شهد انخفاضاً بنسبة ٦.٦% مقارنة بالعام ٢٠١٩، إلا أن ذلك لم يغير من شعور الفرع لدى، فالأرقام مازالت مرتفعة، وتحمل معها تبعات سلبية عديدة. ويكفي أن نشير إلى ما أفرزته الإحصائيات من نتائج. فمقابل كل ١٠٠ حالة زواج جديدة، لدينا ٢٤ حالة طلاق في المتوسط يومياً. وبلغ إجمالي عدد حالات الطلاق ٢٢٢٠٣٦ حالة عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٣٧٧٤٨ حالة عام ٢٠١٩. وسجلت نسبة الطلاق بسبب الخلع ٨٧.٤% من جملة أحكام الطلاق النهائية. ومن المعروف أن الخلع أمر مستحدث في مصر، وجاء كما يتردد، ضمن تعديلات قانون الأحوال الشخصية أواخر سبعينيات القرن الماضي، كنتيجة لفيلم «أريد حلاً» رائعة الكاتبة الصحفية حسن شاه، بطولة فاتن حمامة ورشدي أباظة. ويحكى قصة معاناة سيدة في الحصول على حكم قضائي بالطلاق على مدى ٤ سنوات، دون جدوى.

وحتى لانحمل الظروف الاقتصادية كل اخفاقاتنا، خاصة ما يتعلق بارتفاع نسب الطلاق، أشير هنا إلى أرقام الطلاق مقارنة بالزواج في دولة عربية غنية شقيقة. فقد بلغ عدد صكوك الطلاق في دولة خليجية ثرية ٥٧ ألفاً و٥٩٥ صكاً، خلال ٢٠٢٠ مقابل ١٥٠ ألفاً و١١٧ عقد زواج، أي بنسبة ٣٨% تقريباً، أي أعلى بكثير من نسبة عدد حالات الطلاق إلى عدد حالات الزواج في مصر خلال ٢٠٢٠ وتصل ٢٤% تقريباً.

كل هذه الأرقام لها مدلولات معينة، يستوجب تحليلها من قبل المراكز البحثية المتخصصة، للتوصل إلى نتائج وتوصيات يتم نشرها، ما يساعد متخذي القرارات على اتخاذ ما يلزم من تعديلات تشريعية وقرارات للحد من الطلاق، خاصة الخلع. كما يساعد في صياغة منظومة إعلامية متكاملة لرفع مستوى الوعي بين المقبلين على الزواج، وحتى المتزوجين، لمواجهة هذه الظاهرة المرعبة والحفاظ على تماسك الأسر والمجتمع.